"عدالة" في الأمم المتّحدة: مقابلة مع المحامية أورنا كوهين

المحامية أورنا كوهين من عدالة
(تصوير هيو ويليامز)

مثّلت المحامية أورنا كوهين مركز "عدالة" في اجتماعات لجنة الأمم المتّحدة المعنيّة بالق ضاء على كافّة أشكال التمييز العنصري ("اللجنة") التي عقدت من 14 حتى 16 شباط 2012 في مقر اللجنة في جنيف. وكانت اللجنة قد انعقدت لمراجعة التزام إسرائيل بواجب اتها الدوليّة تجاه حقوق الإنسان بموجب الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على كافّة أشكال التمييز العنصريّ (CERD)، التي صدّقت إسرائيل عليها في 1979.

وكانت الجنة قد قامت بمراجعة إسرائيل في المرة السابقة قبل خمس سنوات في 2007. أصدرت اللجنة حينها ملاحظات ختاميّة هامّة تحثُّ إسرائيلَ، في جُملة أمور أخرى، عل ى سحب قانون المواطنة الذي يمنعُ لمّ شمل العائلات، تفكيك جدار الفصل، إلزام الصندوق القومي اليهودي (JNF) بالمبادئ المناهضة للتمييز ، والاعتراف بالقرى البدويّة غير المعترَف بها في النقب. طرحَ "عدالة" معظم هذه المسائل في تقاريره إلى اللجنة حينها، وشاركَ في تلك الجلسات. في الحقيقة، كانت اللجنةُ أوّلَ هيئةِ حقوق إنسان عمِلَ "عدالة" مقابلها في إطار تقريرنا الأول "الانتهاكات القانونيّة لحقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل."

في كانون الثاني 2011، أرسلت إسرائيل تقريرًا جديدًا إلى اللجنة تذكرُ فيه الوسائل التي تعتمدُها لمناهضة ا لتمييز. أرسلَ عدالة، في كانون الأول 2011، تقريرَ منظّمةٍ غير حكوميّة ، يُفصِّل فيه التمييز العنصريّ الذي تمارسُه إسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل . في كانون الثاني 2012، أصدرت اللجنة قائمة مواضيع تدارسَتها مع الوفد الحكومي الإسرائيلي في شباط 2012.

تضمّنَت مُراجعة اللجنة جلستيْن مع الوفد الإسرا ئيليّ، وجلسةً رسميّة واحدة مع منظّمة غير حكوميّة، حيث قام ت المحامية كوهين بتقديم بيانٍ شفهيّ. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت المحامية كوهين، بيانًا موجزًا، لمسؤولي حقوقِ الإنسان الذين ينتمون إلى عددٍ من المُقرَّرين الخاصّين التابعين للأمم المتّحدة ، وكان من بينهم خُبراء في حقوق الأصلانيين، حقوق الأقليّات ، التعذيب والمناطق الفلسطينيّة المحتلّة ، حول مخاوفنا الرئيسيّة. قام عدالة بتنسيق البيانات الموجزة مع منظمات شريكة تابعة للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، مجلس اللائجين النرويجيّ، مؤسسة الحقّ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز بديل، اللجنة الإسرائيليّة لمناهضة هدم البيوت (ICAHD).

تقوم المُحامية كوهين، بشرح أهداف عدالة في مراجعة الاتفاقية الدوليّة للقضاء على كافّة أشكال التمييز التابعة للأمم المتّحدة،

انطباعتها عن الجلسة، وأهميّة العمل مقابل هيئات حقوق إنسان تابعة للأمم المتّحدة.

س: ماذا كانت الأهداف الرئيسيّة لعدالة في مراجعة الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على كافّة أشكال التمييز؟

أ.ك: استغلّ عدالة فُرصة مراجعة الاتفاقية الدوليّة للقضاء على كافّة أشكال التمييز هذه لحثّ خُبراء اللجنة على دعوة إسرائيل إلى سحب التشريع التمييزيّ ضدّ المواطنين العرب في إسرائيل، مثل قانون المواطنة، قانون النكبة، قانون لجان القبول، إلى جانب قوانين تشترط رزمةً من الامتيازات الاجتماعيّة والسكنيّة مقابل الخدمة العسكريّة . طلبنا من اللجنة، كذلك، إصدار توصيات إلى إسرائيل لوقف ال عملية التشريعيّة لمشروع قانون خطّة برافر المعلّق، الذي إذا تمّ التصديق عليه سيؤدّي إلى الترحيل القسريّ لنحو 70,000 بدويٍّ عربيّ عن منازلهم في القرى غير المعترَف بها في النقب، وعن أراضي آبائهم وأجدادهم. لقد طرحنا هذه المخاوف الرئيسيّة في كلّ فُرصةٍ أتيحت لنا، وإننا لنشعرُ بالثقة، على الأ قل، لكوْن المجتمع الدوليّ مدركًا للتمييز الفظّ المُمَأسَس ضدّ المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل.

س: ماذا كانت أبرز الادّعاءات التي طرحها الوفد الإسرائيليّ في جلسة الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على كافّة أشكال التمييز؟

أ.ك: أودُّ أنّ أشجّع كلّ شخص على قراءة البيان الافتتاحيّ الإسرائيلي، الذي تمّ عرضه في 15 شباط 2012. إنّ مشاهدة اللعبة الدبلوماسيّة هي أمرٌ يبعثُ على الدهشة. فقد أصرّت إسرائيل، أوّلاً، على أنّ أيًّا من اتفاقيات حقوق الإنسان التي وقّعت عليها (أي التي عليها الالتزام بعدم انتهاكها بموجب القانون الدوليّ) لا يسري على المناطق الفلسطينيّة المحتلّة. يتمثّل موقف إسرائيل برفض الدولةِ الكامل للرأي الاستشاري الخاص بمحكمة العدل الدوليّة، والذي مفاده أنّ جدار الفصل في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة ينتهك القانون الدوليّ . وهكذا، وفي كلّ جلسةٍ تابعةٍ للأمم المتّحدة، تعودُ اللجنةُ وتصرُّ على أنّ الاتفاقيات سارية بشكلٍ فعليّ، لأنّ حقوق الإنسان تسري، وبحقّ، على كلّ شخص وفي كلّ مكان، وإنّ إسرائيل تعارض ذلك، بكلّ بساطة . والآن، وفيما يخصّ التمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، فإنّ الوفد الإسرائيليّ يرسمُ صورةً لدولةٍ تقوم بخطواتٍ متواصلة لمواجهة "تحديات قليلة". وليسَ من المفاجِئ أن يقوم الوفد بحذف الحقيقة الهامّة التي تشير إلى أنّ مثل هذه الخطوات ليست ناتجةً عن خطوات استباقيّة مناهِضة للتمييز المُمَأسس على يد الدولة، وإنما هي استجابة ونتيجةٌ للجهود المتواصلة التي تبذلُها المنظمات غير الحكوميّة في سبيل تعزيز وحماية حقوق الفلسطينيّين.

س: ما هو دور عدالة وعلاقته بهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة؟

أ.ك: يُعتبر عدالة شريكًا فعّالاً في عمل الهيئات الخاصّة بمعاهدة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة وفي العمل مقابل مقرّرين خاصّين من الأمم المتّحدة . بصفتنا المركز القانونيّ العربيّ الوحيد في إسرائيل، فإ نّ علينا تقديم مساهمةٍ هامّةٍ لدى الأمم المتّحدة. اعتادَ عدالة على إ رسال تقاريرَ منظّمات غير حكوميّة والقيام بتدخّلات شخصيّة أمام لجان الأمم المتّحدة المسؤولة عن مراقبة ملفّ حقوق الإنسان في إسرائيل منذ العام 1997. من خلال طرح مخاوفنا عبر مكاتبة هذه الهيئات، نرجو أن نضمن أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان ضدّ المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل والفلسطينيّين الذين يعيشون تحت الاحتلال، في مركز اهتمام ات الأمم المتّحدة. إنّ حضورنا الشخصيّ في الأمم المتّحدة يضمن عرضَ مخاوفِنا حول حقوق الإنسان ، بصورةٍ مباشرة، أمام الخبراء المختصّين من جميع أنحاء العالَم في اللجنة، وذلك لمواجهة

ادّعاءات إسرائيل التي تقضي بعدم حدوث أيّة انتهاكات، أو بأنّ الانتهاكات تناسبيّة، نوعًا ما، مع التهديدات الموجّهة ضدّ أمنها. أخيرًا، يقوم عدالة بدمج توصيات لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة ، في حياتنا اليوميّة أمامَ المحاكم الإسرائيليّة وسُلطات الدولة. تُعتبر الملاحظات الختاميّة تقييماتٍ مهنيّة وموضوعيّة للقوانين والسياسات، وقد تحوّلت هذه النتائج والتوصيات، بالنسبة لعدالة، إلى وسائل بالغة الأهميّة للمقاضاة والمرافعة في إسرائيل.